من تراب الطريق! (٢٩٠)

ملك والاّ كتابة ؟! (*)

لا أدرى لماذا كثر ويكثر الحديث هذه الأيام عن حل مجلس الشعب .. وتكثر الاجتهادات مع الحديث، هل الحل قادم، أم أنه إشاعة .. وما هى مبررات أو تعلاّت الحل إن كان قادماً، وماهى الحالات التى يجوز فيها حل المجلس، ويتحدث الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس فى عدة تصريحات، ثم يتحدث فيطيل الحديث لمجلة المصور التى نزلت بحديثه على ورقة الغلاف تحت عنوان : " حيثيات حل مجلس الشعب " !

إذن فالحل قادم، وإلاّ ما جاء عنوان الغلاف : " حيثيات الحل " .. ولكنك تتابع الحديث بالداخل فلا تجد فى التضاعيف والتفصيلات ما يفيد أن رئيس المجلس قال إن الحل قادم وأن هذه هى حيثياته، ولكنك تراه يقول إن القول بحل مجلس الشعب هو رجم بالغيب، ويقول لمن نشروا أخباراً عن الحل لا يوجد من هو عليم ببواطن الأمور، ولكنه يعود فيقول : " لا أعلم هل سيتم حل البرلمان، والضرورة للحل قد تتوافر وقد لا تتوافر " . ويعلق المحرران : " إنك لا تستطيع الإمساك بالحل من فم الدكتور سرور، كما لا تستطيع أن تستنطق باستمرارية المجلس، لتسأل : حل أم لا حل " !

إذا كان الأمر كذلك فمن الذى طرح أصلا أو أطلق إشاعة الحل؟! ــ هل هى نبت شيطانى جاء من فراغ ؟! . علمتنا الأيام أن لا شىء بهذا الحجم يطرح بهذه الكثافة طرحاً عشوائيا يتوه مصدره !

(*) المال ٢٠٠٩/٧/٧

حل المجالس البرلمانية من أخطر السلطات التى تمنحها الدساتير لرؤساء الدول، لأنها تخل بمبدأ الفصل والتوازن بين السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية .. لذلك أحاطتها الدساتير بشروط وأسباب بالغة الأهمية، وهى فى جميع الأحوال لا تكون مقدماتها وأحداثها بعيدة عن الشارع السياسى وعن الجماهير .. فكما أن سحب الثقة من الحكومة بمعرفة البرلمان باب خطير لا يجىء بغير أسباب معلنة ومعروفة وواضحة، ولا يكون إلاّ بأغلبية خاصة، فإن حل السلطة التنفيذية للبرلمان خطير بل أبلغ خطراً ومن المحال أن ينبت فجأة بلا مقدمات وأسباب .. هذه الأسباب لا تجرى فى الخفاء ولا وراء الكواليس، وإنما أمام الكافة .. وتكون هذه الأسباب من الأهمية والخطورة بحيث تبرر قرار الحل الذى لا يجرى بمعزل عن جماهير الشعب ناهيك عن السلطة التشريعية ذاتها !

لاحظت فى تصريحات الدكتور سرور قوله إن : " الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية من (حقه) الحل " .. ولعل سيادته يريد أن يقول إن من " سلطته " الحل .. فالحق غير السلطة، لأن السلطة قد تمارس بحق وقد تمارس بغير حق، وقد توصف ممارستها بأنها تنطوى على عيب إساءة استعمال السلطة .. فالحق هو هدف السلطة التى ينبغى أن تنشده، فإذا خرجت عنه كانت ممارسة السلطة غير مشروعة !

ولاحظت أيضا أن الدكتور سرور أضاف لهذه العبارة قوله إنه : " مع دعوة البعض للحل والبعض للتريث، وبالتالى فإن ما يدور من لغط الشارع السياسى حول احتمالات الحل هو أمر طبيعى فى أى حياة سياسية يوجد فيها نص دستورى يسمح لرئيس الجمهورية بالحل بدون استفتاء ولكن غير الطبيعى الشائعات بأنه بعد أسبوع أو غداً سوف يصدر القرار " !

لقد توقفت طويلا أمام هذه العبارة .. ليس فقط لأننى لم أر أو أسمع أحداً يدعو للحل، ولكن لأن الدكتور قابل بين الدعوة للحل وبين ما أسماه " التريث " !! .. فهو لم يضع " اللاّ حل " مقابل " الحل "، وهى المقابلة الطبيعية، وإنما وضع " التريث " .. وهى مقابلة لا تفوت من مثل الدكتور

سرور، ولا تعنى سوى أن الحل قادم قادم، وأنه لا يوجد فى المقابل سوى: التريث " !! .. هذه واحدة، والثانية التى استوقفتنى أن سيادته قفى فقال إن ما يدور فى الشارع السياسى حول الحل أمر طبيعى، فلما أراد المقابلة لم يضع فيها " اللاّ حل "، وإنما قصرها على الشائعات بأن الحل " بعد أسبوع أو غداً "، ليزيد الأمر وكادة أن الحل قادم قادم، وان " اللاّ حل " غير مطروح وإن كان مطروحا " التريث "، وأن غير الطبيعى هو فقط التنبؤ بأن الحل بعد أسبوع أو يوم !!!

لماذا أفردت المصور غلافها وصفحاتها ــ الآن ــ لهذا الحديث وهذه العناوين، وهو ما جرت عليه صحف غير حكومية ولكنها تضرب أخماساً فى أسداس، وتكثر الاجتهادات والتحليلات أن الحل بغرض التهيئة للتوريث، وتقليص نسبة المعارضين والمستقلين للمصادرة على إمكانية جمع أى منافس للتوقيعات التعجيزية التى نص عليها الدستور لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية .. ويكثر الحديث والاجتهاد والتحليل واللغط، والناس حائرون، يتحدث الكل، ولكن الرئاسة تلتزم الصمت التام !

هل السكوت علامة الرضا، وهل هذا الطرح الكثيف بالونة اختبار لفكرة تدور فى الأروقة رأى الراعون لها أن يهيئوا لها أو يجسوا نبض رد فعل الناس ؟!

ليس فى وسعى أن أجزم بما وراء السطور .. سطور هذه المعالجات الملحة فى هذا التوقيت بالذات، ولكن ظنى أنه لا يوجد ما يقلق القلقين حول ردود أفعال الناس ! .. فالناس ملهية عن التوريث وغير التوريث بهموم لقمة العيش التى صارت من اليد للفم، وبأخبار كرة القدم والاتهامات الموجهة للمنتخب القومى وفرصه فى كأس العالم، وانتخابات اللجنة الأولمبية، وبقضية سوزان تميم وقضايا كلافين والشاذ جنسيا المحكوم بعقابه بنصف قرن !، وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وأوهام الطاعون، وتدخلات أمين تنظيم الحزب الحاكم لتشكيل هيئة المكتب وإدارة نقابة المحامين، والتراشق المؤسف الذى جرى فى الرباط فى اجتماع اتحاد

(؟!) المحامين العرب !، وقانون مضاعفة الرسوم القضائية، واحتكارات الحديد والأسمنت، وإثارة المعارك فى أندية القضاء !، ومباغتة تغيير تشكيل مجلس القضاء الأعلى، والاحتقانات الطائفية التى لا تكاد تهدأ حتى تنفجر، والقضايا الطائفية المتبادلة فى مجلس الدولة، والخلاف حول لائحة الأقباط للأحوال الشخصية، والتطبيع بين الضغط على مهرجان السويس لحضور إسرائيلى أو الحوار الدائر حول الترجمة هل لا يجوز أو يجوز من العبرية للعربية أم من خلال لغة وسيطة وناشر وسيط، وانتخابات ومخاطر إيران !، وملاحقات واعتقالات الإخوان المسلمين، وانفتاح شهية الإحالة للمحاكمات العسكرية، والحديث القضائى المطول للأميرة فريال بنت الملك فاروق !!

غريب بات أمرنا وبات اغتراب حقوقنا فى بلادنا .. صرنا جميعا متفرجين على مشاهد تعد من وراء الكواليس لا نعرف عنها ولا عن مطبخها شيئا، مثلما لم نعرف من هى اللجنة الخفية التى نهضت على وضع التعديلات الدستورية الأخيرة التى زادت الحصار فجعلته تطويقا، مع أننا عرفنا أسماء لجنة الثلاثين التى أوكل لها وضع دستور ١٩٢٣ فى زمن الملك المستبد أحمد فؤاد الأول ؟!